



اجتماع الجمعية العامة شركة زهرة الواحة للتجارة شركة مساهمة سعودية عامة

بند رقم 2

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة / مساهمي الشركة
شركة زهرة الواحة للتجارة
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة زهرة الواحة للتجارة-شركة مساهمة مدرجة ("الشركة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمر الرئيسي للمراجعة

الأمر الرئيسي للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

الأمر الرئيسي للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع هذا الأمر
إثبات الإيرادات بلغ إجمالي الإيرادات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ٢٠٢٤,٦٨٨,٠٢٠ ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٥٧٢,٤٩٠,٠١٧ ريال سعودي). يعد الاعتراف بالإيرادات كأحد أمور المراجعة الرئيسية، بسبب تعقيده وإمكانية التلاعب به وتأثيره على القوائم المالية. تنشأ المخاطر بشكل رئيسي من إمكانية الاعتراف غير الصحيح بالإيرادات، بما في ذلك الاعتراف المبكر بالإيرادات، أو المبيعات الوهمية، أو التطبيق غير الصحيح للمعايير المحاسبية. وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ٢٤٠ و٣١٥، يعتبر الاعتراف بالإيرادات غالباً من مناطق مخاطر الاحتيال التي تتطلب تدقيقاً مشدداً من المراجع.	إن إجراءات المراجعة التي قمنا بها، اشتملت من بين إجراءات أخرى، على ما يلي: • تقييم ملائمة سياسة الشركة في الاعتراف بالإيراد طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء". • تقييم تصميم وتنفيذ نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة المتعلقة بالرقابة على إثبات الإيرادات. • تقييم الترتيبات التعاقدية الرئيسية وترتيبات الإرجاع من خلال النظر في الوثائق والاتفاقيات ذات الصلة مع العملاء. • اختبار عينات من معاملات المبيعات خلال السنة وفحص المستندات الثبوتية للتأكد من تسجيلها خلال الفترة المحاسبية الصحيحة. • اختبار عينة من معاملات المبيعات التي تمت قبل وبعد نهاية السنة المالية لتقييم ما إذا كان قد تم الاعتراف بالإيرادات في الفترة المحاسبية الصحيحة. • تقييم دقة واكتمال وصحة قيود اليومية المتعلقة بالإيرادات وفقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها ولتحديد المخاطر المحتملة من الأخطاء أو الاحتيال. • تقييم كفاية الإفصاحات ذات الصلة وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي الشركة

شركة زهرة الواحة للتجارة

(شركة مساهمة سعودية)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)	القياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بلغ إجمالي الذمم المدينة التجارية ١٩٤,٩٥٠,٤٣٧ ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٢٠٢,٥٥٦,٨١٦) ، وبلغ رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة ٣٠,٨٧٤,٠١٣ ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٢٧,٥٢٧,٨٠٩ ريال سعودي).	إن تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة أمر ذو طابع تقديري عالي بسبب الأحكام الهامة والتقديرات والافتراضات التي تطبقها الإدارة في تحديد الخسائر المتوقعة. ويطلب من الإدارة تحديد معدل الخسارة المتوقع مقابل الذمم المدينة التجارية بناءً على خبرة الشركة التاريخية في الخسائر الائتمانية مع التعديل باستخدام المعلومات المستقبلية.
يجب على الشركة تقييم قابلية تحصيل الذمم المدينة التجارية لها بانتظام. وكانت قابلية تحصيل الذمم المدينة التجارية ذات أهمية كبيرة في مراجعتنا بسبب قيمة رصيد الذمم المدينة التجارية وبعض العملاء الذين تجاوزت فواتيرهم شروط الائتمان.	اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية والأحكام والافتراضات المتعلقة بتدهور الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة التجارية، والتأثير المحتمل على القوائم المالية للشركة.
إن تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة أمر ذو طابع تقديري عالي بسبب الأحكام الهامة والتقديرات والافتراضات التي تطبقها الإدارة في تحديد الخسائر المتوقعة. ويطلب من الإدارة تحديد معدل الخسارة المتوقع مقابل الذمم المدينة التجارية بناءً على خبرة الشركة التاريخية في الخسائر الائتمانية مع التعديل باستخدام المعلومات المستقبلية.	يرجى الرجوع للإيضاح رقم (٤-١) بشأن التقديرات المحاسبية (٥-١-٥-٥)، بشأن السياسة المحاسبية، والإيضاح رقم (١٢) بشأن الذمم المدينة التجارية والإيضاح رقم (٢-٢٦) مخاطر الائتمان للذمم المدينة.
إجراءات المراجعة التي قمنا بها والمتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة في أرصدة الذمم المدينة التجارية اشتملت من بين إجراءات أخرى على ما يلي:	
• تقييم معقولية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للإدارة من خلال مراجعة الافتراضات الرئيسية، بما في ذلك معدلات التخلف التاريخية والمؤشرات الاقتصادية المستقبلية.	
• مراجعة التحصيلات اللاحقة لتقييم قابلية تحصيل الذمم المدينة التجارية القائمة.	
• تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط المتعلقة بتقييم مخاطر الائتمان وعملية تقدير التدهور.	
• تقييم فعالية الضوابط المراقبة على أعمار الذمم المدينة التجارية وعمليات التحصيل.	
• مراجعة تحليل أعمار الذمم المدينة التجارية لتحديد الأرصدة المتأخرة وتقييم معقولية مخصص انخفاض القيمة.	
• تم الاستعانة بالمختصين لدينا لمراجعة النهج المستخدم في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتقييم ملاءمته لنشاط الشركة.	
• تقييم ملاءمة معايير الإدارة وأحكامها في تحديد الذمم المدينة التجارية المنخفضة القيمة بشكل فردي.	
• التحقق، على أساس العينة، من اكتمال ودقة وملاءمة البيانات المضمنة في حساب انخفاض القيمة في الذمم المدينة التجارية من خلال فحص المستندات الثبوتية ذات الصلة.	
• تم تقييم معقولية وكفاية الإفصاحات في البيانات المالية كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ ("الأدوات المالية") والمعيار الدولي للتقارير المالية ٧ ("الأدوات المالية: الإفصاحات").	

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م من قبل مراجع آخر، والذي أبدى رأياً غير معدلاً عن تلك القوائم بتاريخ ٢٣ شعبان ١٤٤٥هـ (الموافق ٤ مارس ٢٠٢٤م).

المعلومات الأخرى

تشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٤م، باستثناء القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات عنها والتي من المتوقع أن تكون متاحة لنا بعد تاريخ تقرير المراجع هذا. وتحمل الإدارة مسؤولية المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

إن رأينا حول القوائم المالية لايشتمل على المعلومات الأخرى ولا نبدي أي نوع من التأكيد حولها.

وفيما يتصل مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلي وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلي العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي الشركة
شركة زهرة الواحة للتجارة
(شركة مساهمة سعودية)

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المكملة للمعايير الدولية المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لأحكام نظام الشركات والنظام الأساس للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس إدارة الشركة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية وتقييمها، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى- بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

كما نفيد المكلفين بالحوكمة بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبلغهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

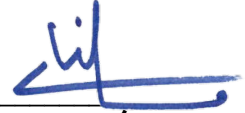
إلى السادة/ مساهمي الشركة
شركة زهرة الواحة للتجارة
(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

ومن ضمن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تعد هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

شركة آر إس إم المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية





محمد بن فرحان بن نادر

ترخيص رقم ٤٣٥

الرياض، المملكة العربية السعودية

١٩ رمضان ١٤٤٦ هـ (الموافق ١٩ مارس ٢٠٢٥ م)